

التوظيف الأمريكي للمجتمع المدني في مصر وتونس وأثره على الإستقرار السياسي

The American Employment of Civil Society in Egypt and Tunisia and its

Impact on Political Stability

بياضي محي الدين

جامعة عمار ثليجي-الاغواط-، fouzibiadhi35@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/29 تاريخ القبول: 2022/06/02 تاريخ النشر: 2022/06/16

ملخص:

لقد أفضى الخطأ الإستراتيجي الذي إرتكبته الإدارة الأمريكية في حربها على أفغانستان والعراق والذي كلفها خسائر مادية ومعنوية تمثلت في زيادة مستوى الإنفاق العسكري، فضلا عن التراجع الملحوظ لشعبيتها في الوطن العربي إلى إعادة النظر في حساباتها ومحاولة تصحيح ذلك الخطأ الإستراتيجي، وهذا من خلال التحول في توظيف عناصر القوة في إطار علاقاتها الدولية مع الأنظمة العربية بالاعتماد هذه المرة على توظيف المجتمع المدني كقوة ناعمة في تنفيذ أهدافها ومخططاتها في المنطقة العربية .

وعليه فقد هدفت من خلال كتابة هذا المقال إلى محاولة الوقوف على ظاهرة الإختراق الإمبريكي لبعض منظمات المجتمع المدني في مصر وتونس وتبيان كيف ساهمت في زعزعة الاستقرار السياسي فيهما.

وبعد الدراسة والتحليل توصلت إلى أنه ثمة إختراق إمبريكي لبعض منظمات المجتمع المدني في مصر وتونس لا سيما الناشطة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وهذا الإختراق جعل منها أداة ناعمة طيبة في يد الإدارة الأمريكية وظفتها لإحداث التغيير الذي تنشده، وهو ما أسفر في الأخير على عدم إستقرار سياسي فيهما أي في مصر وتونس

الكلمات مفتاحية: المجتمع المدني، التمويل الأجنبي، ثورات الربيع العربي، القوة الناعمة ،مراكز الفكر الأمريكية، المبادرة الشرق اوسطية

Abstract

The strategic mistake committed by the US administration in its war on Afghanistan and Iraq, which cost it material and moral losses represented in the increase in the level of military spending, as well as the noticeable decline in its popularity in the Arab world, led to a reconsideration of its accounts and an attempt to correct that strategic mistake, through a shift in the employment Elements of power within the framework of its international relations with Arab regimes, relying this time on employing civil society as a soft force in implementing its goals and plans in the Arab region.

Accordingly, I aimed by writing this article to try to identify the phenomenon of the American penetration of some civil society organizations in Egypt and Tunisia and to show how they contributed to the destabilization of political stability in them.

After the study and analysis, I concluded that there was an American penetration of some civil society organizations in Egypt and Tunisia, especially the activists in the field of human rights and democracy, and this penetration made them a soft, pliant tool in the hands of the American administration. She employed her to bring about the change she desired, which in the end resulted in political instability in both of them,. (Egypt and Tunisia).

Keywords: civil society, foreign funding, Arab Spring revolutions, soft power, American think tanks, the Middle East Initiativ

المؤلف المرسل: بياضي محي الدين الإيميل: fouzibiadhi35@gmail.com

مقدمة:

لقد شهدت فترة ما قبل إنطلاق ما أصطلح على تسميته إعلاميا بالربيع العربي و حتي في أنائها وبعدها إهتماما أمريكيا منطقي النظر بالمجتمع المدني العربي وحتى الأجنبي على حد سواء وقد تجلّى هذا الإهتمام في ذلك الدعم العلني والسري له والتواصل معه والتشجيع على تأسيسه وتدعيم قدراته وإمكاناته حتى على مستوى الفضاء الإلكتروني كما دعت إلى ذلك وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في مبادرة منتدى المستقبل (منيرة، جهود الدبلوماسية العامة الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية وتحسين الصورة ضمن معايير الترتيبات والمصالح، 2017-2018، صفحة 299)

و قد تزامن هذا الدعم مع دخول بعض الدول العربية كمصر وتونس واليمن وليبيا... الخ في موجة من الإحتجاج الشعبي يدعو إلى إسقاط الأنظمة وإحداث إصلاحات ديمقراطية تراعي التنمية التي ظلت غائبة في ظل الأنظمة الحالية وهو الأمر الذي بعث على الشك في إمكانية أن يكون ما حدث في تلك الدول العربية ليس بثورة أنجرت بدوافع محلية بقدر ما كان مؤامرة أمريكية صهيونية للإطاحة بتلك الأنظمة العربية التي رأت فيها الإدارة الأمريكية أنها لم تعد قادرة على التعاطي الإيجابي مع سياساتها في المنطقة، فضلا عن أنها أصبحت تقف حجرة عثرة في وجه نشاط المجتمع المدني الذي ترى فيه الإدارة الأمريكية الأداة الناعمة المثلى لتصدير أنموذجها الحضاري وإنجاز أهدافها الإستراتيجية و قد حان الوقت لإستبدالها، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم المجتمع المدني في الدول العربية نجدها تضطهده في بلدها كون أن الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية كما وصفها العديد من المختصين الإمبريكيين وحتى العرب بأنها ديمقراطية الشركات المتعددة الجنسيات ، كما نجد ان الولايات المتحدة الإمبريكية تمارس الضغوط المتوالية تجاه بعض الأنظمة العربية وهذا لمنع نشاط بعض مؤسسات المجتمع المدني لاسيما الناشطة في مجال العمل الخيري والمناهضة للتطبيع مع إسرائيل أو على الأقل التقليل من دورها .

وفي هذا السياق سعى هذا المقال إلى محاولة الإجابة عن المشكلة البحثية التالية:

هل ساهم التوظيف الإمبريكي للمجتمع المدني في مصر وتونس في زعزعة الإستقرار السياسي فيهما؟

وللاجابة على هذه المشكلة البحثية فإنه تم صياغة الفروض الآتية:

- 1- كلما إزداد الدعم والتمويل الأمريكي للمجتمع المدني في مصر وتونس - لاسيما الناشط في المجال الحقوقي والسياسي - كلما إزداد التغلغل والإختراق الأمريكي فيهما.

2- كلما إزداد الإختراق الامريكي لمنظمات المجتمع المدني في مصر وتونس كلما أفضى ذلك إلى عدم استقرار سياسي فيهما.

وعلى هذا فهو يعالج العناصر التالية:

1- الضبط المفاهيمي للمجتمع المدني و الإستقرار السياسي

2 آليات التوظيف الأمريكي للمجتمع المدني المصري والتونسي

3- تداعيات التوظيف الأمريكي للمجتمع المدني في مصر وتونس على الإستقرار السياسي

1. الضبط المفاهيمي للمجتمع المدني و الإستقرار السياسي.

1.1- تعريف المجتمع المدني:

لقد تعددت تعريفات المجتمع المدني وهذا نظرا لتعدد المفكرين ومشاربهم الأيديولوجية لكن يمكن أن نكتفي هنا في هذا المقام بذكر البعض منها فقط حيث يعرفه البعض من أمثال برهان غليون ،محمود عبد الفضيل وعلي عبد اللطيف حميدة على أنه "هو مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسطيا بين العائلة بإعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الإجتماعي والنظام القيمي في المجتمع المدني من ناحية والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى" ويظهر من خلال هذا التعريف أن بنية المجتمع المدني لاتشمل المؤسسات الحديثة فحسب كما يرى بعض الباحثين وإنما تضم أيضا المؤسسات و البنى التقليدية ذلك أن الشئ المهم هنا هو أن تشكل تلك البنى والمؤسسات دور الوسيط بين العائلة والاجهزة الرسمية للدولة (الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، 2011-2012، الصفحات 31-32)

"بينما يراه فريق آخر من الباحثين من أمثال عزمي بشارة ، محمد عابد الجابري ،سعد الدين إبراهيم على انه مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح او المبادئ المشتركة لأعضائها" ويبدو من خلال هذا التعريف أن الباحثين قد حصروا مجال بنية المجتمع المدني في البنى الحديثة وجعله قرين الحداثة (الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، 2011-2012، الصفحات 31-32)

بينما إتفق نخبة من المثقفين والمفكرين إثرى إنعقاد ندوة مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1992 على تعريف المجتمع المدني كالآتي "بأنه المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كما المشاركة

في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في إتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لإتجاهات أعضاء كل جماعة ومنها أغراض إجتماعية للإسهام في العمل الإجتماعي لتحقيق التنمية". (الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، 2011-2012، الصفحات 30-31)

1.2. الإستقرار السياسي:

لقد تعددت تعريفات الإستقرار السياسي وهذا تأثرا بإنحيازات الباحثين ومشاربهم الأيديولوجية حيث يشق على الباحث الوقوف على تعريف يحظى بإتفاق جميع الباحثين لكن ومع ذلك يمكن أن نورد في هذا الإطار بعض التعاريف وهذا نظرا لما تقتضيه الدراسة

فلقد عرفه **هيروتر HURWITZ** من خلال تعريف شامل يحتوي على مضامين عديدة تتمثل في تجنب الإنهيارات و الانقلابات الفجائية التي تطيح بالنظام السياسي ، و بنيتة الأساسية مما يحتم إعادة تشكيل المؤسسات و هياكل الحكم. (محمد، الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، 2016، صفحة 311)

بينما عرفه **آلان بال** في قوله بأنه "حالة من الإتفاق العام في الرأي بين النخبة و الجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي و إرتباطه بمفهوم الشرعية السياسية . "كما يعرف على أنه "ظاهرة متغيرة نسبياً تؤثر إلى قدرة النظام على إدارة مؤسساته لإجراء ما يلزم من متغيرات لمقاومة توقعات الجماهير و إحتواء ما قد ينشأ من صراعات بصورة تحول دون اللجوء إلى العنف السياسي إلا في مجالات معينة و ذلك للحفاظ على الشرعية . "و يشير **ريتشارد هيقوت HIGOT RICHARD** إلى وجود ثلاثة إتجاهات في تعريف مفهوم الاستقرار السياسي، الأول يتعلق بالتغيير في الأنظمة السياسية ، فالنظام السياسي الذي لا يتغير يمكن اعتباره نظام مستقر، أما الثاني فيعني غياب التغيير المتكرر في الحكومة ، بمعنى أن النظام الذي يشهد تغيرات متكررة في الحكومة يعتبر نظام غير مستقر. بينما ينظر الإتجاه الثالث للاستقرار من زاوية غياب العنف بكافة أشكاله و مستوياته. (محمد، الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، 2016، صفحة 311)

أما الموسوعة البريطانية Britannica encyclopedia فتُعرفه بأنه "الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات ، و بدون صراع داخلي (محمد، الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، 2016، صفحة 311).

وبالرغم من كل التعريفات التي قدمناها لمصطلح الإستقرار السياسي كمحاولة منا للإقتراب من معناه الحقيقي والتي ربطت مفهوم الاستقرار السياسي بالشرعية السياسية، والمحافظة على النظام السياسي وعدم تغيره، وغياب العنف إلا أن يمكن التسليم بحقيقة مفادها أن ظاهرة الاستقرار السياسي هي ظاهرة نسبية فما يراه باحث ما أنه إستقرار سياسي يراه باحث آخر بخلاف ذلك وهكذا .

2. آليات التوظيف الأمريكي للمجتمع المدني المصري والتونسي

إن الحديث عن الإختراق الأمريكي للمجتمع المدني العربي بصفة عامة والمصري والتونسي بصفة خاصة يكشف لنا عن ذلك التحول الإستراتيجي الأمريكي في توظيف عناصر القوة في إطار علاقاتها الدولية حيث أصبحت الإدارة الأمريكية تولي أهمية بالغة للمجتمع المدني كأحد عناصر القوة الناعمة وكفاعل أساسي في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية فبعد الثورات الملونة التي شهدتها دول أوروبا الشرقية والتي لعب فيها المجتمع المدني المخترق إمبريكيا دورا بارزا في إسقاط الإتحاد السوفياتي ودحر أيديولوجيته (جهاد، عري، 2020) وبعد الخطأ الاستراتيجي الذي إرتكبته الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على أفغانستان والعراق والذي كلفها خسائر مادية ومعنوية وأفضى إلى تراجع شعبيتها بشكل ملحوظ وحاد في الوطن العربي أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن حماية وتأمين المصالح الأمريكية في المنطقة العربية لا يمكن أن يتم دوما عبر عناصر القوة الصلبة وإنما يمكن لأمریکا أن تحصل على ما تريد وإنما بأدوات ناعمة تكون أكثر فعالية ودقة وأقل تكلفة وهذا من خلال تفعيل الدبلوماسية الشعبية أي لا يقتصر التواصل على الجهات الرسمية فحسب وإنما محاولة التواصل مع شعوب المنطقة المستهدفة وعبر مختلف القنوات سفارات إعلام فضاء إلكتروني مجتمع مدني وإقناعها بالسياسات الأمريكية في المنطقة ومحاولة التأثير فيها حتى تصبح مهياة بقبول تلك السياسات بل وتدعمها كما أدركت الإدارة الأمريكية أنه ليس ثمة مانع من أن يتم المزج بين عناصر القوة الصلبة وعناصر القوة الناعمة أي توظيف ما أصطلح على تسمية بالقوة الذكية وهذا بحسب طبيعة التهديد الذي تواجهه إمبریکا. (احمد، دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية 2001-2013، 2013-2014، صفحة 70)

وبالنسبة للحالة المصرية والتونسية رأت الإدارة الأمريكية بضرورة تفعيل عناصر القوة الناعمة لتلميع صورة أمريكا في نظر شعبين البلدين من جهة ومن جهة أخرى للتحكم في مجريات الأحداث السياسية في البلدين ذلك أن أي تغير غير محسوب يحدث بعيدا عن أيادها من شأنه أن يعصف بمصالحها وبأمنها القومي خاصة وأن قيادة البلدين لا يحضون بشرعية مطلقة وأنها تقدما في السن وأنها أصبحت مصدرا قلق للإدارة الأمريكية كونها يقفان حجرة عثرة في وجه نشاط العديد من منظمات المجتمع المدني لاسيما الحقوقية منها

وبالتالي يوشك رحيلهما وعليه فإن التغلغل الأمريكي في المجتمع المصري والتونسي بات أكثر من ضرورة ملحة لإدارة العملية السياسية عن كتب.

وفي إطار هذا المسعى عكفت الإدارة الأمريكية قبيل وبعد انطلاق الحركات الاحتجاجية في مصر وتونس على تقديم الدعم المالي للمجتمع المدني فيهما بشكل سري وعلني خاصة في ظل تعنت العديد من النخب الحاكمة في مصر وتونس على الإقدام باصلاحات حقيقية ترضي الطرف الأمريكي وكذا في ظل العلاقة التصادمية بين والدولة والمجتمع المدني الذي يأبى إلا أن يكون طرفا فاعلا في العملية السياسية برومتها وهو الأمر الذي ترفضه العديد من النخب الحاكمة في مصر وتونس بإعتبار أن اعطاء هكذا دور للمجتمع المدني من شأنه تقليص أو تهديدا لسلطتها وهو ما يستتبعه من تمهيش وملاحقات وإقصاء ، وقد كان هذا الدعم تحت مسمى دعم الديمقراطية وحقوق الانسان والحرية.... الخ فعلى سبيل المثال قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة برمجة 150 مليون دولار من مبلغ المساعدات الاقتصادية المخصصة لمصر لكي يعاد تخصيصها مباشرة للمجتمع المدني المصري والأجنبي بما فيها بعض المنظمات الأمريكية تحت مسمى برنامج الديمقراطية (حسام، منظمات مصرية تتجسس لصالح امريكا واسرائيل، 2020) كذلك إعترفت السفارة الأمريكية "أن باترسون" أن الولايات المتحدة الأمريكية منحت المنظمات المدنية والحركات 40 بليون دولار من وراء ظهر الحكومة المصرية ناقضة بذلك الإتفاق الذي أبرمته الولايات المتحدة الأمريكية مع الحكومة المصرية 2004 والذي تقصر المنح إلا على الجمعيات والمنظمات المسجلة بوزارة التضامن والتي تخضع لأجهزة الرقابة في مصر والحال كذلك في مختلف الدول العربية التي ظهرت بها الثورات العربية. (عامر، 2020)

ومن بين الجهات التي تلقت الدعم 41 جمعية نذكر على سبيل المثال في مصر المعهد المصري الديمقراطي «مؤسسة غير شرعية أسسها بعض شباب حركة 6 أبريل وحصلت على الدعم المالي من منظمة الوقفية الأمريكية، ومؤسسة فريدم هادس، ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية»، مركز دار المستقبل للإستشارات القانونية ودراسات حقوق الإنسان «أسسها بعض من شباب حركة 6 أبريل، حصلت على الدعم المالي من نفس الجهات السابق الإشارة لها»، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية «يديره سعد الدين ابراهيم»، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان «يرأسها المحامي حافظ أبوسعدة وتلقوا الدعم من هيئة الوقفية الأمريكية (حسام)، منظمات مصرية تتجسس لصالح امريكا واسرائيل، (2020)

و في ذات المسعى الأنف الذكر حشدت الولايات المتحدة مختلف أجهزتها الحكومية وغير الحكومية كالبنتاغون و وزارة الخارجية ،مؤسسة ألبرت انشتاين ،مؤسسة فريدم هواس ،مبادرة الشراكة الامريكية الشرق أوسطية، المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية للتواصل مع بعض منظمات المجتمع المدني المصري والتونسي وحتى الأجنبي وتمويلها وهذا بإقامة فروع لها بالمنطقة أي في مصر وتونس والإشراف على عملية التثقيف الحقوقي والسياسي والتدريب التكتيكي لكيفية التغيير و بدون عنف وبالنسبة لمصر يكفي الإشارة هنا الى:

المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية: NDI الذي تديره وزيرة الخارجية الامريكية سابقا مادلين أولبرايت، والذي تأسس في 1983، وبدأ عمله في المنطقة العربية وخصوصا مصر في 2005 ونظم عمله بشكل مؤسسي عام 2006، بعدما فتح ثلاث فروع له في القاهرة والإسكندرية وأسيوط، فكان جل عمله هو تدعيم ونشر مفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان في الشارع المصري، وكانت له أذرع متمثلة بمنظمات مصرية ومنها "المنظمة المصرية لدعم الديمقراطية" التي كانت تتمتع بالدعم المالي والفني من المعهد، وشاركت في الانتخابات المصرية 2005 و 2010. كما قام المعهد بعقد ورش تدريبية تجاوزت (700 ورشة) لأكثر من 13 ألف شباب مصري، غالبية الدورات تمت داخل مصر، كانت هذه الدورات تركز على فن التحالفات واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي، وتعليمهم كيفية اجراء عمليات التحول الديمقراطي، كما قدم المعهد بدعم مالي وصل إلى 18 مليون دولار خلال عام 2011 لإقامة دورات اضافية في (إدارة عملية الانتقال السياسي، تجارب التحول الديمقراطي، تدريب وتنمية قدرات الأحزاب السياسية على المشاركة في الانتخابات من حيث التنظيم والدعاية)، فضلا تدريب أكثر من 200 منظمة مجتمع مدني لمراقبة الانتخابات. كما

قام المعهد الوطني للديمقراطية في عام 2012 بتمويل وإنشاء عدد من المؤسسات حيث دعم ومول إنشاء كلا من "المعهد المصري الديمقراطي"، "المجموعة المتحدة محامون إستشاريون" مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف ، مركز ابن خلدون ، أما المنظمة العربية للإصلاح الجنائي فقد حصلت على دعم كبير مقارنة بباقي المنظمات والهيئات. (احمد، دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية 2001-2013، 2013-2014)

أما بالنسبة لتونس فقد ذهبت السفارة الأمريكية فيها إلى فتح الباب لترشيح منظمات المجتمع المدني الراغبة في الحصول على منحة بموجب برنامج "الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية MEPI" التي أطلقتها الإدارة الأمريكية في كانون الأول 2002، التي على أساسه تدفقت ملايين الدولارات على جمعيات ومنظمات تونسية، ومنها (غرفة الفتية الدولية بتونس)، وهي منظمة لها فروع في كثير من الدول وأعضائها من الشباب يسعون لإجراء تغييرات ايجابية في العالم بالاعتماد على الشباب، ومنتدى الجاحظ وهو جمعية ثقافية اسلامية). وسواء كانت تلك الاموال متأتية من الحكومة الأمريكية مباشرة أو من منظمات حكومية أو أخرى غير حكومية، فإن قيمة المنحة التي تتلقاها المنظمة الواحدة حسب ما ورد في موقع السفارة الأمريكية، يتراوح من 25 ألف دولار الى 100 الف دولار، حسب ما ورد في موقع السفارة الأمريكية، مع العلم أن هذه المبادرة تأتي في إطار خدمة أهداف السياسة الخارجية في شمال افريقيا والشرق الاوسط (سالم، 2020)

كما بادرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية -وهي منظمة حكومية أمريكية تابعة لوزارة الخارجية الأمريكية وتخصص لها الحكومة الأمريكية جزء من ميزانيتها بالرغم من إدعائها بأنها مستقلة وإدعائها كذلك بتقديم المساعدات الإنسانية للشعوب المنكوبة- برصد ما يزيد عن 60 مليون دينار لتونس وإثري زيارة مدير الوكالة إلى تونس إلتقى بمسؤولين كبار في الدولة وشخصيات حزبية ومنظمات المجتمع المدني وصرح خلالها وقال جئنا لندعم منظمات المجتمع المدني المعتدلة- والإعتدال هنا على الطريقة الأمريكية.- كما بادرت الوكالة أيضا منذ افتتاحها بتونس بعد الثورة بإطلاق برنامج "شبكات المجتمع المدني الإقليمية" التي تهدف إلى جمع مجموعة كبيرة من الجمعيات التونسية في إطار شبكات ينسق فيما بينها أحد العاملين بالوكالة وهي بهذه المبادرات تمارس الإختراق للمجتمع التونسي ومنظماته المدنية و وتهدف إلى جمع أكبر قاعدة بيانات حول المجتمع المدني التونسي وكذلك إلى إيجاد مسالك لتمويل برامج تدعوا في ظاهرها إلى

الانتقال الديمقراطي والتسامح ولكنها تسوق للتطبيع والنموذج الأمريكي (لعريض، نشاط ومنظمات ومؤسسات إمبريكية مشبوهة، 2020)

أما بالنسبة لمركز دراسة الإسلام والديمقراطية المرتبط بمنظمة "فريدوم هاوس". فهو مركز إمبريكي يهتم باقناع المسلمين بالمبادئ الغربية بالإستناد الى القرآن والحديث، لتسهيل ترويج النموذج الأمريكي، هذا المركز أنشأه (جون اسبوزيتو) الذي كان مستشارا لدى وزارة الخارجية الأمريكية وكانت له علاقات وثيقة ببعض الشخصيات الاسلامية مثل (طه جابر العلواني) الذي أفتى بجواز الزكاة لهذا المركز لأن عمل المركز في سبيل الله، حسب إدعائه، في حين أن أغلب نشاطات المركز مرتبطة بشخصيات ومنظمات مرتبطة بالمخابرات الأمريكية مثل منظمة (فريدوم هاوس) التي يرأسها (جيمس ولسي) رئيس وكالة المخابرات الأسبق، والتي يتهمها الكاتب **نعوم تشومسكي** بأنها ذراع لوكالة الاستخبارات الأمريكية. والأمر الخطير أن مركز دراسة الإسلام والديمقراطية يحظى بتمثيل واضح في تونس، كما بينت إحدى وثائق ويكيليكس المسربة (لعريض، نشاط ومنظمات ومؤسسات امريكية مشبوهة، 2020)

ويضاف إلى ما سبق تلك الجهود الحكومية الأمريكية لدعم قدرات المجتمع المدني الرقمية وهذا حتى يستطيع أن يمارس نشاطه في الفضاء الالكتروني وبأريحية بعيدا عن ملاحقة السلطات الأمنية وهذا من خلال تدريبه على كيفية إنشاء موقع على شبكة الأنترنت ، كيفية التعامل مع المدونات ، كيفية إطلاق حملة رسائل نصية قصيرة ، كيفية بناء شبكة إجتماعية على الأنترنت كيفية حشد الشبكات الاجتماعية لتأييد قضية ما وهذا في إطار مبادرة منتدى المستقبل وهي مبادرة المجتمع المدني 2.0 لدعم المنظمات الشعبية عبر العالم (منيرة)، جهود الدبلوماسية العامة الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية وتحسين الصورة ضمن معايير الترتيبات والمصالح، 2017-2018، صفحة 299).

والغريب في الأمر هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم المجتمع المدني في الوطن العربي نجدها تضيق عليه في بلدها حيث أن الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية كما يصفها العديد من المتخصصين أنها ديمقراطية الشركات المتعددة الجنسيات (المشهداني، 2004، صفحة 48)

وبالتالي لا مجال لدور فعال ومهم للمجتمع المدني في عملية صنع السياسة العامة، كذلك نجدها تمارس الضغوط على العديد من الأنظمة العربية لحملها على التضيق على المجتمع المدني لا سيما الناشط في العمل الخيري بدعوى أن تلك الجمعيات تقوم بتمويل جماعات التطرف والعنف والإرهاب وكذا المناهضة للتطبيع مع إسرائيل (ابراهيم، 2008، الصفحات 235-236) فضلا عن أن تلك التمويلات

والأنشطة المشبوهة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية في مصر وتونس نجدها لا تقبل بها في بلدها وللتأكيد على هذا، تقدم لنا الباحثة مارلين سبويري، وهي باحثة في معهد كارنيجي مثالا على ذلك حيث تقول إنه في عام 1996، ثارت إشاعات، مجرد إشاعات، عن أن السلطات الصينية تقوم سرا بتمويل "اللجنة الوطنية الديمقراطية" الأمريكية. على الفور، تفجر غضب عارم في أمريكا، ووصل الأمر إلى حد أن الكونجرس قام بإجراء سلسلة من التحقيقات، وتمت إدانة 22 شخصا بتهم الإحتيال في علاقة بالقضية، وفي عام 2003، ترددت ادعاءات بأن السويديين والكنديين يقدمون أموالا لحركة "موف أون" الأمريكية. على الفور، تم إتهام الأجانب بالتآمر من أجل تقليل فرص إعادة انتخاب جورج بوش. وفي خلال أيام، إتخذت : موف أون" خطوات وإجراءات لحظر تلقي أي مساهمات مالية أجنبية. (لعريض، نشاط ومنظمات ومؤسسات امريكية مشبوهة، 2020)

وهو الأمر الذي يبعث على الشك ويدعنا نتساءل عن الأهداف الخفية وراء التمويل الأمريكي للمجتمع المدني المصري والتونسي

إنه الإجابة عن هذا السؤال حري بنا أن نتعرف على بعض تلك الجهات التي تمولها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض رجال الأعمال اليهود للقيام بأدوار معينة وإقامة علاقات وتوطيدها مع الشباب المصري والتونسي ومختلف الناشطين في المجتمع المدني المصري والتونسي وكذا الأهداف التي تبغي الوصول إليها تلك الجهات بصفة خاصة ثم الأهداف التي تبغي الوصول إليها الدبلوماسية الأمريكية الناعمة بصفة عامة.

إن من أبرز الجهات التي تتلقى الدعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض رجال الأعمال اليهود لتنفيذ مخططات في مصر وتونس بصفة خاصة والمنطقة العربية بصفة عامة يمكن أن نذكر مايلي:

أولا.برنامج رواد الديمقراطية: هو عبارة عن برنامج يأتي ضمن مبادرة الشراكة الشرق أوسطية ممول من قبل وزارة الخارجية الأمريكية يهدف إلى إستقطاب الشباب البالغين من 25-35 سنة والذين لديهم مهارات قيادية مجربة منفتحين على كل الثقافات والداعمين للديمقراطية والناشطين في المجتمع المدني لتبادل الآراء والخبرات حول مواضيع معينة كالقيادة والديمقراطية و إلزامهم بتطبيق مشاريع عملية في بلدهم الأم. (العراق، 2020)

ثانيا. **مؤسسة ألبرايت انشتاين**: هي عبارة عن مؤسسة غير ربحية تسعى إلى دعم حركات الدفاع المدني غير المسلح بالتكتيكات الخاصة والاستراتيجيات والتدريبات ويرجع الاصل في تأسيس هذه المؤسسة إلى جين شارب المنظر الأساسي للفوضى الخلاقة وصاحب نظرية ما يسمى بالنضال اللاعنيف وقد قام معهده بتقديم الدعم المالي والتدريبي والتعليمي لمرتقة الانفصال في دول أوروبا الشرقية والتي على إثرها تفتت معظم كتلة الدول الشرقية والاتحاد السوفياتي لصالح المخابرات الأمريكية وتحظى هذه المؤسسة بدعم الملياردير اليهودي جورج سورس. (هاووس م.، 2020)

ثالثا. **مؤسسة فريدوم هاوس**: هي عبارة عن منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية يعود الأصل في تأسيسها إلى بيتر أكرمان التلميذ النجيب لجين شارب والذي يعادله في التأثير تجري البحوث حول الديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الانسان وتتلقي المؤسسة تمويلها من قبل الملياردير اليهودي جورج سورس ومن قبل هيئة الوقف القومي للديمقراطية وهي مؤسسة حكومية أمريكية. (هاووس م.، 2020)

رابعا. **مؤسسة الوقف الوطني الديمقراطي**: هي مؤسسة أمريكية تأسست في عهد الرئيس الأمريكي ريغن تختص بحسب موقعها الرسمي الالكتروني بتقديم المنح المدعومة من الكونغرس الأمريكي وتتمتع بمهمة تعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم من خلال الجهود غير الحكومية ومن أجل ذلك تقدم 16000 منحة لدعم مشاريع مجموعات غير حكومية في الخارج وتعمل من أجل أهداف ديمقراطية في أكثر من 90 دولة في العالم يتم توجيه نصف أموالها سنويا لمنظمات المجتمع المدني وتحظى هذه المؤسسة بتمويل سنوي من الكونغرس وقد تم تأسيس هذه المؤسسة لمواصلة نشاط المخابرات المركزية الأمريكية بطريقة قانونية وهذا لممارسة الأنشطة المحظورة التي كانت تقوم بها لدعم جماعات سياسية مختارة في الخارج حيث تتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتوفر الأموال والمعرفة الفنية والتدريب والتكنولوجيا إلى منظمات المجتمع المدني (الديمقراطي، 2020)

3- تداعيات التوظيف الأمريكي للمجتمع المدني المصري والتونسي على الاستقرار السياسي.

على الرغم من الإدعاءات الأمريكية بأن دعمها للمجتمع المدني يأتي في اطار نشر الديمقراطية وحقوق الانسان ودعم الحريات الأساسية..... إلخ إلا أن الشواهد على التعامل الأمريكي مع منظمات المجتمع المدني في بلدها وفي بعض الدول العربية كما سبق وأن اشرنا وبالنظر إلى الأموال التي تنفق لقتل العديد من الشعوب العربية والإنتهاكات المتكررة لحقوق الانسان والدعم لأكبر نظام عنصري في فلسطين المحتلة

قد تدحض تلك الادعاءات وتدعنا نسلم بأن هذا الدعم لا يدخل سوى ضمن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة العالم عبر المجتمع المدني ولعل هذا مع عبرت عنه وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون عندما نشرت مقال لها بعنوان القيادة عبر القوة المدنية (رودام، 2010، صفحة 10)

فالإدارة الأمريكية ترى في المجتمع المدني بأنه القوة المثلى للتغيير في المنطقة العربية كما تأمل فيه أن يكون بمثابة العين الساهرة على مصالحها هناك لذا فهي لم تتواني في تقديم كل الدعم السري والعلني له وهذا لتحقيق الأهداف التالية: (الجادر، 2013، الصفحات 9-10)

أولا. أهداف سياسية وإستراتيجية:

وتتمثل في خلق قنوات ضغط جديدة تستطيع من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على الحكومات العربية لعمل مزيد من الإنفتاح في مجال حقوق الانسان الديمقراطية حقوق المرأة.....الخ فضلا عن توظيفها بدافع عمل استخباراتي بحث حيث يشير روبرت موريل وهو باحث في شؤون المجتمعات الانسانية والمدنية أن هذا التوظيف يهدف إلى:

أ- جمع وتصنيف المعلومات الاستخبارية

ب- إضعاف سلطة النظام المناوئ لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية

ت- توفير الدعم الاستشاري للولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها السياسي والإعلامي مع قضايا البلد.

ث- فتح قنوات تواصل لأقناع الجماهير بالرؤى الأمريكية السياسية والاقتصادية والثقافية.

ثانيا. أهداف اقتصادية:

محاولة تعميم الفكر الرأسمالي الحر وخلق طبقة تتبنى ذلك الفكر.

ثالثا. اهداف اجتماعية وثقافية

- تعميم الثقافة الأمريكية وخلق طبقة اجتماعية تؤمن بالانموذج المدني الأمريكي باعتباره من وجهة نظرها انه النموذج الأمثل الذي يجب الاستفادة منه وتعميمه وكذا خلق ثقافة تقف بالضد للإسلام عبر توظيف ما يسمى بالتطرف الديني.

ولقد أفضى ذلك التوظيف الأمريكي للمجتمع المدني في مصر وتونس في الأخير إلى وجود شبكة إجتماعية مدنية أو بالأحرى قوة مدنية تدين بالولاء للولايات المتحدة الأمريكية وتسهر على تنفيذ مخططات إستراتيجية إمركية في مجال الهجرة حقوق الإنسان الإرهاب حقوق المرأة... الخ في حين تخلت

عن ممارسة الأنشطة التي تتولى تلبية الاحتياجات المحلية كما تعمل على تزويدها بالمعلومات اللازمة عن تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول والتي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على استغلالها لخدمة أهدافها في المنطقة العربية. (مرتضى، 2020)

إن تلك الشبكة الاجتماعية المدنية التي تلقت تدريبها وتكوينها في معاهد البريت اينشتاين وتلميذه بيتر أكرمان وبتمويل وبرعاية أمريكية وصهيونية حول كيفية التغيير اللاعنيف هي من كان وراء الحراك الشعبي في مصر وتونس(23) (السلامات، 2020) وانظر كذلك (عمار، 2013، صفحة 20). وهذا ما أكدته تقرير نشره مركز بيترسبورج لدراسات الشرق الأدنى مارس 2011 والذي يظهر فيه الدور الأمريكي في تعبئة الإحتجاج من خلال الدبلوماسية العامة والشبكات الاجتماعية والذي اعتبر أيضا أن الحراك هو نتاجا مباشرا لتلك المبادرة الشرق أوسطية التي أشرفت على 350 برنامجا منذ 2001 تحت إدارة الخارجية الأمريكية وخضعت خلالها العديد من منظمات المجتمع المدني العربي للتعبئة السياسية باستخدام وسائل الإتصال الحديثة (خليدة، 2014، صفحة 230)

وبناء على ما سبق فقد أفضى هذا الشحن الأمريكي للمجتمع المدني المصري والتونسي إلى قيام إنتفاضات وموجة من الحركات الاحتجاجية إنتهت بسقوط القيادة في تلك البلدين وفتحت الباب على مصرعيه أمام حدوث حالة من الفوضى والاستقرار -قتلى، جرحى، انقلابات- والشرخ والخلافات حول كيفية اعادة ترتيب البيت السياسي فيهما.

خاتمة

لقد هدفت من خلال كتابة هذا المقال إلى محاولة الوقوف ذلك الإختراق الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني في مصر وتونس و تداعياته على الاستقرار السياسي وبعد الدراسة والتحليل توصلت الدراسة إلى حقيقة مفادها:

- 1- إن بعض منظمات المجتمع المدني في مصر وتونس لاسيما الناشطة منها في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة والديمقراطية مخترقة أمريكية ويتجلى هذا الاختراق في ذلك الدعم المالي السري والعلني والتدريب والتكوين الذي تتلقاه من قبل جهات رسمية او غير رسمية أمريكية.
- 2- إن بعض منظمات المجتمع المدني في مصر وتونس أصبحت تشكل إحدى القنوات الفاعلة في تمرير المخططات والسياسات والبرامج الأمريكية كما أنها أصبحت إحدى أهم مصادر للمعلومات بالنسبة

لصانع القرار الخارجي الأمريكي كونها تزوده بالمعلومات عن تطور الأوضاع الاقتصادية والسياسية و الثقافية... في بلدها .

3-إن بعض منظمات المجتمع المدني في مصر وتونس مرتبطة بمختلف ما يسمى بالوجهات الديمقراطية وهاته الأخيرة تسعى إلى تغيير الأنظمة العربية بصفة عامة وبالتالي ما تروج له لا يعدو أن يكون مجرد شعارات للتغلغل في المجتمع العربي.

4-إن الإدارة الأمريكية وبالتعاون مع تلك الوجهات الديمقراطية وبعض منظمات المجتمع المدني في مصر وتونس تنسق فيما بينها لأعداد مخططات وتغيير الأنظمة الحاكمة في الدول العربية وهو ما حدث فعلا في مصر وتونس

5-إن هذا الإختراق الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني في مصر وتونس كانت له تداعيات على الإستقرار السياسي في البلدين وذلك كونه أدخل البلدين في موجه من الإحتجاجات والفوضى إنتهت بالإطاحة بقيادة البلدين كما فتح باب الصراع على مصرعيه حول كيفية ترتيب البيت السياسي، كما فتح الباب على مصرعيه لتغلغل الإستخبارات الأمريكية و الصهيونية للتحكم في مجريات الأحداث وتوجيهها بما يخدم الأجندة الأمريكية الصهيونية التي لا تحني منها الشعوب العربية سوى التخلف.

قائمة المراجع

-أحمد سليم عبد الله. دور السياسة الامريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية 2001-2013.

كلية الآداب والعلوم. قسم العلوم السياسية جامعة الشرق الاوسط. عمان. 2013-2014

-السفارة الامريكية في العراق. (30 10 , 2020). برنامج رواد الديمقراطية 2019. تم الاسترداد من

<https://iq.usembassy.gov/ar/education-culture-ar/exchange-programs-/ar/mepi-arabic>

-الوقف الوطني الديمقراطي. (30 10 , 2020). الوقف الوطني الديمقراطي الامريكي. تم الاسترداد من

<http://tawazon-trs.com/lights>

-بودرداين منيرة. جهود الدبلوماسية العامة الامريكية في تنفيذ السياسة الخارجية وتحسين الصورة ضمن معايير الترتيبات والمصالح. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر. باتنة. 2017-2018

-بوعافية محمد الصالح. الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات. مجلة دفاتر السياسة والقانون. جوان 2016. صفحة 311..

-بياضي محي الدين. المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة. 2011-2012

-تامر عبد الحميد محمد مرتضى. (30 10, 2020). أثار التمويل الاجنبي لمنظمات المجتمع المدني في مصر وتونس. تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية: <https://democraticac.de/?p=28261>

-ثامر كامل الحزرجي، ياسر على المشهداني. (2004). العولمة وفجوة الامن في الوطن العربي. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

-حسنين توفيق ابراهيم. (2008). النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها.. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-حمزة السلامات. (30 10, 2020). حقيقة الدور الامريكي في ثورات الربيع العربي. تم الاسترداد من <https://rawabetcenter.com/archives/1200>

-سالم لعريض. (30 10, 2020). نشاط ومنظمات ومؤسسات امريكية مشبوهة. تم الاسترداد من <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=405163>

-سرمد زكي الجادر. التوظيف الامريكي لمنظمات المجتمع المدني. مجلة دراسات دولية. 2013.

سويلم حسام. (30 10, 2020). منظمات مصرية تتجسس لصالح امريكا واسرائيل. تم الاسترداد من [https://alwafd.news tmpl=component](https://alwafd.news tmpl=component&print=1)

-عادل عامر. (30 10, 2020). منظمات المجتمع المدني سلاح امريكا للسيطرة على الانظمة السياسية. تم الاسترداد من

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/291627.html>

-عمرو عمار. (2013). الإحتلال المدني-اسرار 25 يناير والمارينز الامريكي -حروب الجيل الرابع من الثورات الملونة الى الربيع العربي. القاهرة، مصر: دار وليد للطباعة الحديثة.

-كعسيس خلاصي خليفة. الثورة والفوضى الخلاقة،الربيع العربي بين الثورة والفوضى الخلاقة. المستقبل العربي. 2014. صفحة 230.

-مازن جهاد،عري. (30 10, 2020). الثورات الملونة اداة تدخل خارجي ام استخدام لضرورات داخلية. تم الاسترداد من <https://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=360963>

-منظمة البريت انشتاين،فردوم هاووس. (30 10, 2020). دور منظمة البريت انشتاين وفريدوم هاووس. تم الاسترداد من

http://search4trutharabspring.blogspot.com/2013/12/blog-post_19.html

-هيلاري رودام. القيادة عبر القوة المدنية إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الامريكية. سلسلة ترجمات الزيتونة . 2010.ص10

